قررت رفع الحصانة عن دشتي في قضيتي جنايات أمن دولة

«التشريعية»: تأجيل تأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة

أعضاء اللجنة

جانب من الحضور

تصوير: صالح محمد

قررت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس رفع الحصانة عن النائب د. عبد الحميد دشتي في قضيتي جنايات أمن دولة

وقال مقرر اللجنة النائب احمد الفضيلي انه تم تأجيل التصويت على الاقتراح بقانون بشأن المحاكمات الحزائية لحين وصول الآراء مكتوبة وتوافق على اضافة فقرة في قانون التجارة

واضاف :وافقت اللجنة على الاقتراح بقانون بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي، وتوافق على الاقتراح في شأن العلم الوطني لدولة الكويت

وتابع:وافقت اللجنة على الاقتراح بقانون بشأن اصدار قانون حماية البيئة بالاجماع

واوضح القضيبي ان اللجنة وافقت على قرار المجلس تكليفها بالنظر بدستورية تكليف وزير المالية بتزويد لجنة الميزانيات التي طلبتها عن القسائم التي لم تسدد رسومها.

ومن جانب آخر أجلت اللجنة المالية البرلمانية النظر في التعديلات في بعض احكام قانون تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والاقتراحات الخاصة بشأن تاسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة بناء على طلب الجهات المعنية.

وقال رئيس اللجنة فيصل الشايع في تصريح للصحافيين ان هيئة الاستثمار ووزارة التربية طلبا التاجيل لدراسة الموضوعين المدرجين على جدول أعمال اللجنة موضحا أن التعديلات على الصندوق الكويتي للتنمية تحتاج إلى المزيد من الدراسة وفق رأي الجهة المختصة خصوصا أن الاقتراحات تتجه نحو تغيير النظام المعمول به راهنا على أن يكون تعامل الصندوق وفق الشريعة الإسلامية.

وأوضح الشايع أما محفظة الطلبة فإن الاقتراحات تصب في تغطية متطلبات الطلبة وتقديم القروض الميسرة للطلبة الكويتيين الدارسين على نفقتهم ومساعدتهم على استكمال الدراسة في المرحلة الجامعية او الماجستير أو الدكتوراه وتصرف القروض بلا فوائد وطلبت وزارة التربية التاجيل لدراسة الاقتراحات.

وباتي ذلك فيما أعلن مقرر لجنة الاولويات البرلمانية النائب احمد لاري اعتزام اللجنة اعداد تقرير حول الجهات الحكومية التي لم تصدر لوائح تنفيذية للقوانين التي اقرت مسبقا.

وقال لاري في تصريح للصحافيين عقب انتهاء اجتماع اللجنة ان مكتب رئيس مجلس الامة كلف اللجنة بعمل تقرير عن سير تنفيذ القوانين وما تم بشان اصدار اللائحة الداخلية لتلك القوانين التي اقرت سابقا.

وبين ان هناك عددا من الوزارات تاخرت في الرد على اللجنة بشان اللوائح التنفيذية للقوانين التي اقرها مجلس الامة مشيرا الى ان ست وزارات فقط قامت بالرد على اللجنة حول ستة قوانين من اصل 19 قانونا تتبع 11 وزارة. واوضح ان اللجنة سترفع تقريرها الى مجلس الامة متضمنا الاشارة الى تاخر تلك الوزارات في الرد على خطابات اللجنة لها بشان اللوائح الداخلية ليقرر المجلس بعد ذلك ما يراه مناسبا في هذا الشان. وذكر انه تبين للجنة غياب التنسيق بين الوزارات في شان اعداد اللوائح التنفيذية للعديد من القوانين ووضعها موضع التطبيق مبينا اهمية القوانين في حياة المواطنين واستقرار المعاملات المرتبطة بالموضوعات التي تنظمها هذه القوانين. وافاد بان اللجنة ستعلن عن قائمة باسماء المسؤولين المتاخرين في تنفيذ المشاريع التابعة لهم حسب خطة التنمية بعد انتهاء اعداد تقرير اللجنة حول برنامج عمل الحكومة.

الشايع: التعديلات على الصندوق الكويتي للتنمية تحتاج إلى المزيد من الدراسة وفق رأي الجهة المختصة

لاري: تقرير حول الجهات الحكومية التي لم تصدر لوائح تنفيذية للقوانين التي أقرت

بعد ارتفاعها من 60 إلى 91

«الميزانيات»: «البترول الوطنية» غير جادة في معالجات ملاحظات «المحاسبة»

اجتماع لجنة الميزانيات

جانب من الحضور

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية شركة البترول الوطنية الكويتية للسنة المالية 2016/2017 ، وتبين لها ما يلي :-

اولا : ارتفاع عدد الملاحظات المسجلة

ارتفعت عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة على شركة البترول الوطنية الكويتية من 60 ملاحظة إلى 91 ملاحظة مع وجود تراجع ملحوظ في تسويتها لتبقى 46% من تلك الملاحظات دون تسوية.

وسبق أن بينت اللجنة انه لا ينبغي على الجهات الحكومية افتراض علاقة طردية بين عدد الملاحظات المسجلة وزيادة نشاطها كمبرر لوجود تلك الملاحظات الأمر الذي يؤكد ضرورة إعادة النظر بقانون جهاز المراقبين الماليين ليشمل الشركات النفطية ضمن رقابته المسبقة لتدارك الأخطاء قبل وقوعها خاصة وان الهدف من الرقابة هو تقويم الاداء وليس عرقلته ويؤكد صحة التوجه السابق الذي لاقى معارضة حكومية آنذاك.

ثانيا : استمرار خسائر قطاع التكرير

تبين أن الجانب الصناعي في الشركة والمتمثل في المصافي الثلاث (الشعيبة - ميناء عبدالله - الأحمدي) ما زالت تحقق خسائر متتالية ومتزايدة في السنوات الأخيرة حيث ارتفعت نسبة خسائرها بـ 250% عن آخر حساب ختامي لتصل إلى 484 مليون دينار كخسائر محتملة للسنة المالية الجديدة.

ورغم الميزانيات الرصودة لصيانة المصافي إلا أن الشركة ما زالت تتحمل خسائر نتيجة لكثرة التوقفات غير المخطط لها والتي قدرها ديوان المحاسبة بـ 179 مليون دينار وقد وقعت بعض تلك التوقفات غير المخطط لها بعد إجراء الصيانة بـ 3 أيام الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر لتقييم كفاءة عقود الصيانة وآلية تأهيل مقاوليها.

كما أن انخفاض كفاءة قطاع التكرير النفطي والإنتاج وكثرة المشاكل التشغيلية في المصافي وأعمال الصيانة الدورية ادت إلى عدم تحقيق الشركة لإيرادات بلغ ما أمكن حصره منها حسب تقرير ديوان المحاسبة نحو 1.5 مليار دولار.

وسبق أن أكدت اللجنة على ضرورة معالجة تلك المآخذ كي لا يؤدي إلى ذلك الاختلال في تسليم الكميات المتفق عليها من المنتجات البترولية إلى الدول المتعاقدة مع الكويت إما في الكميات المتفق عليها أو في مواعيدها المحددة للتسليم وهو ما قد يؤدي إلى دفع غرامات مالية بهذا الشأن.

ثالثا : مشروع الوقود البيئي

أوضح ديوان المحاسبة وجود انخفاض في نسب الانجاز الفعلي عما هو مخطط له في عدد من الأعمال المنفذة في مشروع الوقود البيئي لاسباب متنوعة ومنها على سبيل المثال التاخر في أعمال الإنشاء واعتماد المقاول لخطة زمنية غير منطقية لأوامر الشراء وقصور المقاول في وضع خطة لأنشطة ما قبل التشغيل للوحدات ونقص العمالة والتاخر في أعمال الشراء إضافة إلى وجود معوقات قد تؤدي إلى تأخر المشروع كعدم توفير بوابات إضافية لدخول المقاولين في المشروع حيث يتم دخولهم وخروجهم من بوابة واحدة والتاخر في إصدار التصاريح اللازمة للأشخاص والمعدات.

ويجب تصويب تلك المآخذ لاسيما وأن نسبة الانجاز الكلية للمشروع بلغت 31% وتستهدف الشركة الانتهاء منه في السنة المالية 2019/2018 مع ضرورة تأهيل المقاولين تأهيلا كافيا والتأكد من ملاءتهم المالية قبل توقيع العقود والتقيد في تاريخهم التنفيذي للعقود السابقة وإقصاء المتعثرين منهم لمنع تكرار استمرار مشاكلهم في العقود الجديدة.

رابعا: مشروع مصفاة الزور

ارتفعت التكلفة الكلية لمشروع مصفاة الزور بـ 871 مليون دينار لتبلغ 4.8 مليار دينار نتيجة لتأخر الشركة في طرح المشروع عن الموعد المقرر وبلغت نسبة الانجاز فيه نحو 11% وتستهدف الشركة الانتهاء منه في السنة المالية 2021/2020 وأوضح ديوان المحاسبة أن الشركة قامت بتخفيض الاعتمادات المقدرة لهذا المشروع بهدف عدم ظهور تدني الإنجاز فيه.

ولابد من التقيد بالجداول الزمنية في تنفيذ مشروعي الوقود البيئي والمصفاة لاسيما وأنهما مكملان لبعضهما ويستهدفان رفع كفاءة قطاع التكرير إضافة إلى تزويد وزارة الكهرباء والماء بالوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهربائية مستقبلا بدلا من الزيت الثقيل المستخدم حاليا وأي تأخير في انجاز مشروع المصفاة بخلاف المدة الزمنية المقدرة سيضطر الدولة لتوفير بدائل أخرى لتشغيل المحطات الكهربائية كون أن مشروع الوقود البيئي لن ينتج الزيت الثقيل حال الانتهاء منه.

المصافي الثلاث ما زالت تحقق خسائر متتالية ومتزايدة في السنوات الأخيرة

انخفاض كفاءة قطاع التكرير النفطي والإنتاج وكثرة المشاكل التشغيلية

انخفاض في نسب الإنجاز الفعلي عما هو مخطط له في عدد من الأعمال المنفذة

ارتفعت الكلفة الكلية لمشروع مصفاة الزور نتيجة لتأخر الشركة في طرح المشروع

الغانم يعزي نظيرته الإماراتية باستشهاد طيارين إثر تحطم طائرة عسكرية

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ببرقية تعزية إلى رئيسة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة الدكتورة امل القبيسي عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة باستشهاد طيارين إماراتيين إثر تحطم طائرتهما العسكرية خلال طلعة تدريبية.

وقال الغانم في برقيته" تدعو الباري جلت قدرته ان يتغمد الفقيدين بواسع رحمته وان يلهم ذويهما والشعب الاماراتي الصبر والسلوان انه سميع مجيب.

التزاماً بدورنا الرقابي في الذود عن الأموال العامة

الطريجي: حزمة من أسئلة إلى وزير المواصلات للتأكد من سلامة إجراءات تحديث أسطول «الكويتية»

عبدالله الطريجي

أكد النائب د. عبد الله الطريجي أن إجراءات الخطوط الجوية الكويتية في تحديث أسطولها مرت بالعديد من المشاكل بدءًا من العام 2005، رغم ما تمثله الكويتية من أهمية في استكمال أعمال التحول وما يتبع ذلك من إعادة تأهيل بنيتها وتحديدا تحديث أسطولها الجوي، وذلك تنفيذا للرغبة الأميرية السامية بتحويل الكويت مركزا ماليا مرموقا في المنطقة.

وأشار الطريجي في تصريح صحافي إلى أنه وعندما تم إلغاء صفقة التعاقد مع شركة الأفكو والحق ذلك إلغاء صفقة شراء الطائرات من شركة (جيت ايرويز) وأتبعها حل مجلس إدارة الشركة، فقد تم بعد ذلك إعادة تشكيل مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الذي قام بدوره في إتمام إجراءات التعاقد لشراء واستئجار طائرات من كل من شركة الباص الجوي وشركة بوينغ.

وأضاف في ظل إعفاء الشركة من الرقابة المسبقة للجهات الرقابية في الدولة، وما الحق ذلك من لغط وشبهات استدع ذلك متابعة هذا الملف.

وأوضح أنه والتزاما منا بدورنا الرقابي في الذود عن الأموال العامة تم إعداد حزمة من الأسئلة إلى وزير المواصلات وزير الدولة لشئون البلدية عيسى الكندري للتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في كافة أعمال التعاقدات بشأن تحديث أسطول الخطوط الجوية الكويتية،معربا عن أمله في وصول الإجابات ضمن المهلة اللائحية لارتباطها بموقف سياسي معين.

وأشار إلى أن الأسئلة تتمحور حول مذكرة التفاهم مع شركة الباص الجوي والتسهيلات الممنوحة للكويتية مقابل عقود الشراء والاستئجار والقرامات المالية في العقود المبرمة وخطة تقدير الاحتياجات وإجراءات الشركة حيال أسطولها الحالي ومدى إشراك ديوان المحاسبة وتمكينه من القيام بدوره.

يكررها كل متهم بخروجه على القانون

الجيران: ادعاء البعض بأن «حسابه مخترق» .. أسطوانة مشروخة

عبدالرحمن الجيران

قال النائب عبد الرحمن الجيران ان إدعاءات البعض بان حسابه على اي موقع من مواقع التواصل مخترق باتت إسطوانة مشروخة يكررها كل من تم توجيه اتهام له بخروجه على القانون ولكنه ينسى ان واقعه لايسعفه بان حسابه مخترق بدليل انه تم استدعاء البعض بتغريدات بنفس الحساب ولم يقل انه مخترق كما ان تفاعله الايجابي اليومي مع تغريداته وردوده على زملائه دليل على تمكنه من الحساب بالإضافة إلى ان سكوته طوال هذه السنين عن نسبة اقوال له رغم شناعتها دليل على إقراره بالحساب والقاعدة المستقره بالاعراف القانونية تقول: «السكوت في معرض الحاجه بيان».

وتابع : «لماذا لم يلجأ من يدعي اختراق حسابه الى القضاء لانصافه ويتبرأ مماتنسب اليه خاصة مع قانون الاعلام الالكتروني والمطبوعات والنشر والمرئي والمسموع».

واضاف: «اذا كان الشخص له نشاط حقوقي عالمي في جنيف والامم المتحده ويترأس المجلس الدولي لدعم المحاكمات العادلة فهل يُعقل او يكون من المقبول في تواصله الدائم السري والعلني الا يكون له حساب معتمد يتواصل من خلاله مع المظلومين ويرضى بالحسابات المزورة المتاجرة باسمه فكيف يثق به الناس بعد ذلك؟».

حماد يطالب الصبيح بإدراج فئة «الإعاقة البصرية» ضمن المشمولين بقانون ذوي الإعاقة

طالب النائب سعدون العتيبي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشئون التخطيط والتنمية هند الصبيح - بسرعة تطبيق الاحكام القضائية النهائية الصادرة من محكمة التمييز لصالح حالات الإعاقة البصرية (اعاقة العين الواحدة) والتي انصفتهم واكدت احقيتهم في الادراج ضمن المشمولين بتطبيق القانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مؤكدا بان الحكم هو عنوان الحقيقة ومتعجبا مما قامت به اللجنة الفنية المختصة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة باستبعاد فئة الاعاقة البصرية (اعاقة العين الواحدة) من ضمن المشمولين بالقانون والغاء شهادات الاعاقة الخاصة بهم بالرغم من ان ذات اللجنة في السابق (المجلس الاعلى للمعاقين) وقبل صدور القانون رقم 8 لسنة 2010 منحتهم شهادات اعاقة رسمية من المجلس الاعلى للمعاقين وكانت تندرج اعاقتهم تحت مسمى إعاقة بصرية متوسطة ودائمة وذلك قبل صدور وتفعيل القانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة. كما اكد حماد على ضرورة الالتزام بتطبيق نص القانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطبيق الحقوق والمزايا والاعفاءات سواء المالية او الاجتماعية التي منحها لهم القانون حيث نصت الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون سالف الذكر بان " الشخص ذو الإعاقة: كل من يعاني من اعتلالات دائمة كلية او جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته البدنية او العقلية او الحسية قد تمنعه من تامين مستلزمات حياته للعمل او المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين " وحيث ان فاقد العين الواحدة يعاني من اعتلالات دائمة جزئية تؤدي إلى قصور في قدراته الحسية فهو يُعد معاقا وغير قادر على ادارة امور حياته ولا يستطيع تامين مستلزمات حياته مقارنة بغيره فهو يعاني باعتباره انسان غير طبيعي لعدم استطاعته من ان يرى رؤية كاملة كما انه يحرم من العمل في القطاع العسكري والاطفاء والطيران والجهات ذات الاعمال الشاقة كما ترفض له رخصة القيادة اذا كانت العين الاخرى متضررة برؤية كما انه إذا منح رخصة قيادة فتجدد له كل سنتين او ثلاث سنوات وذلك على حسب كل حاله.

وطالب حماد وزيرة الشئون بسرعة انصاف ابنائنا اصحاب الاعاقة البصرية (اعاقة العين الواحدة) ورفع المعاناة عنهم وتعديل اللوائح والنظم المتبعة في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لشمول تلك الحالات تحت مظلة القانون رقم 8 لسنة 2010 في شان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة بعد صدور العديد من احكام التمييز النهائية التي اكدت احقيتهم في الادراج ضمن القانون رقم 8 لسنة 2010 فهم يحتاجون منا الى المزيد من الاهتمام والرعاية والتقدير ليتمتعوا بحياة كريمة تحقق لهم المشاركة الفاعلة بين افراد المجتمع.